■ بعض التماثيل الرخامية والحجرية والخزفيات المعدة للعرض وبعضها للشحن

«الثورة» تدخل شقة الحدث وتنقل تفاصيل مذهلة

ضبط واحباط أكبر عملية متاجرة بالآثار اليمنية

□ في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء المنصرم، قبل موعد الفجر، داهم فريق أمني شقته، أخذته الصدمة، إعتراه شعور أليم، كمن أغمد في صدره خنجراً مسموماً، تاريخ الوطن وحضارته، في شقة المشتبه به.

«إياد شاكر»، عراقي الجنسية، أكثر من (٧٨٨) قطعة أثرية متنوعة، بعضها مزور، القطع الأصلية تعود إلى عصور تاريخية مختلفة، سبئية، حميرية، إسلامية، بعضها كان معداً للشحن إلى جهات مجهولة.

يمارس عملياته المشبوهة منذ سبع سنوات، يساعده أفراد وتجار ومزورو آثار من الذين فقدوا ضمائرهم ووطنيتهم، استخدم الموانئ المختلفة لتهريب الآثار، إنه تاجر آثار مصيره انتهى في قبضة العدالة، حيث يجب أن يكون كل إقطاعي آثار ومدمر حضارتنا العربية العريقة.

هذه العملية التي اعتبرها المسؤولون كبيرة وخطيرة تابعت «الثورة» تفاصيل منها في الميدان، وفي شقة المشتبه به تحديداً.

تحقيق/أسامة ساري

❑ قطع أثرية أصلية وأخرى مزورة يتاجر بها عراقي داخل العاصمة

❑ المتهم حوّل الشقة إلى صالة عرض .. والتجار كانوا يدخلون ويجولون بين المعروضات

في التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١ فبراير ٢٠٠٥م، تلقيت اتصالاً هاتفياً من إدارة الإعلام التابعة للهيئة العامة للآثار والمتاحف، قيل لي : «عجل بالوصول إلى الهيئة واصطحب معك مصوراً».

لم أعرف أي تفاصيل، شعرت أن ثمة شيئاً ما، أبلغت المصور الصحفي ناجي السماوي، وذهبت في بوابة الهيئة، قابلت الدكتور عبدالرحمن جار الله، وكيل الهيئة العامة للآثار، ودون أي تفاصيل، أشار لي بالصعود معه على السيارة، وفي الطريق إلى شارع حدة (الحي السياسي - شارع جيبوتي) سألته : ما الأمر؟ أجاب : قبضنا البارحة على تاجر آثار، استدعيناك ليعرف الناس أن الهيئة غير متقاعسة وأن عيونها مفتوحة.

ذكر لي بعض التفاصيل، هالني الرقم، (٧٠٠) قطعة أثرية، غير معقول، هذا جنون، من أين؟ وكيف؟ تاريخنا وحضارتنا داخل شقة تاجر آثار؟ قالوا : انتظر، وسترى العملية أكبر مما تتصور.

صدمة

□ دلفنا إلى شقة المشتبه به إياد شاكر، استقبلنا رجال الأمن في صالة المنزل بعيون محمرة وملامح توحي بأنهم قضوا ليلتهم داخل هذه الشقة، لم يكن في الصالة شيء كبير يلفت النظر، بعض المنحوتات الخشبية متناثرة هنا وهناك على رفوف وفوق الدوالب، وبعض الأسلحة الأثرية القديمة والنادرة.

تساءلت في نفسي «أين العملية الكبيرة في هذا؟»، أخذ وكيل الهيئة بيدي وقادني إلى حجرة جانبية، ما أن دلفت إلى الحجرة حتى شعرت بدوار شديد جداً، صدمت، ما هذا الذي أراه؟ شقة تاجر آثار، أم متحف متكامل؟ صناديق صغيرة خشبية تحتوي مئات العملات النقدية القديمة، وصناديق خشبية كبيرة وقديمة تناثرت فوقها وبانتظام الحلي والفضيات، أرضية الحجرة مفروشة بمئات التماثيل الآدمية والحيوانية الرخامية والبرونزية والنحاسية والنقوش، وفي زاوية عشرات الأواني الفخارية والنحاسية والإسلامية القديمة مزخرفة بدقة وتقنية جميلة ومدهشة.

من أين جاءت وإلى أين ستذهب هذه الكنوز الفريدة والنادرة؟ القشعريرة تسري في جسدي كالأمواس، من الذي يتربص لحضارتنا وهويتنا الثقافية؟

جرد وفحص

□ أكثر من ذلك غرابة وذهولاً هو التقاويم المتناثرة بين هذه الآثار، تقاويم صادرة عن شركات شحن يمنية، طبعت على هذه التقاويم صور كثيرة من القطع الأثرية الموجودة في الحجرة، عملات وتماثيل وأواني فخارية و... و...

كان يتواجد في الحجرة - أيضاً - الأخ هشام الثور، مدير وحدة مكافحة تهريب الآثار، والأخ معمر العامري، مدير عام مكتب رئيس الهيئة العامة للآثار، وفريق من اختصاصيي الآثار، قضوا ليلتهم في فحص وجرد القطع الأثرية المضبوطة.

محتويات التقاويم

□ حملت أحد التقاويم الموجودة لأتصفحه، ونظرت إلى معمر العامري نظرة تساؤلية، فقال موضحاً : «المشتبه به العراقي كان يعمل في شركة شحن يمنية كبيرة، وقد أصدر خلال عدة سنوات أربعة تقاويم كترويج للقطع الأثرية التي بحوزته، يصور في التقاويم قطعاً غاية في الروعة، منها عملات وقطع برونزية، إلى جوار كل قطعة مكتوبة كل المعلومات التاريخية عن القطعة باللغة الإنجليزية، وهذا يثبت أن هذا الرجل له خبرة طويلة في مجال تجارة الآثار وتسويقها».

مرحلة المراقبة

□ عملية ضبط هذه القطع الأثرية، وضبط تاجر الآثار العراقي متلبساً بها بالتأكيد لم تكن وليدة اللحظة، فما هي تفاصيل هذه العملية؟

- أجاب على هذا السؤال الدكتور عبدالرحمن جار الله، وكيل هيئة الآثار، قائلاً : «هذا العراقي مرصود لدينا في الهيئة من ضمن المشتبه بهم ويعملون في شركات شحن كغطاء لعملهم غير الشرعي، فأبلغنا الجهات الأمنية باسمه وبدأت المراقبة منذ حوالي سنتين، وأثناء المراقبة اتضح لهم أن هناك قطعاً أثرية تأتي إلى الشقة يتم تجميعها وتصريفها.

اللحظة الحاسمة

□ رجال الأمن بذلوا جهوداً كبيرة حتى تمكنوا من ضبطه متلبساً في شقته التي حولها إلى متحف بالفعل، تحتوي على قطع أثرية ممكن أن يقيم من خلالها متحفاً إقليمياً في أي مدينة من مدن اليمن، بعد أن تمكنوا من الضبط تم الاتصال بي من خلال القيادات الأمنية، وتوجهت على الفور ومعي فريق اختصاص آثار إلى شقة المشتبه به، وفوجئنا بالعدد الهائل والكبير من القطع الأثرية المعروضة، وكأنها معروضة في فيدرينات وفي أرفف أشبه بالمتاحف، وكانت معدة لاستعراض العملاء حتى يختاروا من خلالها ما يعجبهم من تحف وقطع أثرية، الكمية هائلة جداً، وفي اعتقادي أنها تعتبر أكبر عملية في تاريخ الهيئة وتاريخ اليمن لضبط قطع أثرية يتاجر بها، وعندما ضبطت من الجهات الأمنية وجدنا قطعاً كانت مغلفة ومعدة لإرسالها إلى جهات غير معروفة، ربما نكتشفها عندما تنتهي الجهات الأمنية من إجراءات التحقيق.

آخر عملية

□ الهيئة العامة للآثار تركت المهام للجهات الأمنية أثناء مرحلة التحري، لأنها المخولة بتحديد واتخاذ قرار الضبط.

يقول هشام الثور، مدير وحدة مكافحة تهريب الآثار التابعة للهيئة، سارداً بعض تفاصيل العملية : «الجهات الأمنية من خلال التتبع وجدت أن المشتبه به يشتري الآثار من أحد الأفراد من بدو محافظة مأرب، وكان هذا الشخص في نفس ليلة القبض - وهذه معلومة نخص بها صحيفة «الثورة» - على موعد مع التاجر العراقي وبحوزته (١٢٠) قطعة أثرية على أساس أن تتم عملية الشراء في تلك اللحظة، وطلب عدم الكشف عن كثير من التفاصيل حتى تنتهي الجهات الأمنية من إجراءات التحقيق للوصول إلى بقية خيوط الشبكة التي يعمل فيها المشتبه به».

معرض متكامل

□ عند دخولنا شقة المشتبه به بعد الضبط مباشرة بصحبة الدكتور عبدالرحمن جار الله، وكيل الهيئة العامة للآثار والمتاحف، كوّنا لجنة لحصر القطع الأثرية كاملة والقطع المزورة الموجودة، اندهشنا، دخلنا على معرض قائم بالباتريات في الشقة، في جميع الغرف، في الصالة، عرض كامل للقطع، واتضح فيما بعد أن الأجانب وبعض التجار يدخلون إلى الشقة لاقتناء وشراء المعروضات، كان هناك حوالي أربعة طرود «قطع أثرية مغلفة» معدة لشحنها.

هذه الشبكة خطيرة جداً، كان المشتبه به يتاجر بالآثار منذ أكثر من سبع سنوات، وهذا ما اتضح من خلال التحقيقات التي أجريت معه في شقته ساعة القبض.

قطع من مختلف العصور

□ وبعد عملية الضبط اتضح للخبراء الذين حضروا من الهيئة أن العملية ليست مجرد متاجرة في الآثار فقط، بل - أيضاً - تزوير آثار، حيث اكتشفوا أثناء الجرد وجود الكثير من القطع الأثرية مزورة وليست أصلية.

أما القطع الأصلية التي تم ضبطها مع المشتبه به إياد شاكر، عراقي الجنسية، فقد ذكر أوصاف بعضها - كما شاهدناها - مدير وحدة مكافحة تهريب الآثار، ومنها «مذبح لثور» في حالة جيدة، نقوش سبئية جميلة جداً، عملات نقدية يتراوح عددها فوق (٢٦٠) عملة أصلية، يعود عمر بعضها إلى العصور السبئية والحميرية والإسلامية، ربما تسلسل تاريخي دقيق لهذه العملات، ومنها ثلاث عملات نقدية ذهبية قديمة جداً، وأيضاً أواني نحاسية إسلامية مزخرفة بشكل بديع جداً، وتعتبر من المقتنيات الجميلة والنادرة للدولة، إلى جانبها هناك مجموعة من الأحجار الرخامية والتماثيل النحاسية والبرونزية، الآدمية والحيوانية، بعضها قطع أصلية وبعضها مزورة، ويزيد عددها على (٢٠٠) تمثال.

■ أحد الباترينات المضبوطة في الشقة عليها بعض الحلي والنحاسيات

معمل للتزوير

□ بالنسبة للقطع المزورة التي وصفها تقرير الخبراء يذكر هشام الثور أنها عبارة عن تماثيل برونزية مزورة، واتضح أن المشتبه يتعامل مع معمل للتزوير ولصناعة التماثيل البرونزية، يجليها بعض المواطنين، هذا المعمل غير معروف موقعة حالياً، لكن ربما هو في محافظة الجوف أو في البيضاء.

ويردف هشام الثور : «أدهشنا أن القطع المزورة معمولة بتقنية عالية جداً، من الصعب اكتشاف حقيقتها، وهذه التقنية تكلف المزورين أموالاً طائلةً جداً، هذه القطع الأثرية المزورة يمكن أن تخدع الاختصاصيين، وهذا ما ندعو إلى محاربته، لأن التزوير وبيع القطع المزورة يشجع على تهريب الآثار الأصلية وشرائها بحجة أنها آثار مقلدة، لذا لابد أن نتخذ التدابير لحماية آثارنا والحفاظ على سلامتها، وهذه مسؤولية مشتركة تتحملها الهيئة والجهات الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية والمواطنون - أيضاً - لأن الإتار المزورة تؤثر على الآثار الأصلية، وبالتالي تشوه تراثنا، من أجل هذا يجب أن نحاربها ونجفف منابعها».

أساليب التهريب

□ مصادر القطع المضبوطة متنوعة، المشتبه به يقتنيها منذ سبع سنوات، ويعلم الله تعالى وحده كم عدد القطع التي باعها أو هربها، خاصة وأن عملية التهريب بالنسبة لهذا التاجر سهلة، لكونه يعمل في شركة شحن ويعرف كيف يتحرك، وقد اتبع أساليب في تهريب القطع الأثرية وبيعها من خلال وحدة مكافحة تهريب الآثار حصلنا على بعض المعلومات من اعترافات المشتبه به حول طرق التهريب التي اتبعها، قال مدير الوحدة : «إن المشتبه به لم يكن يستغل منفذ مطار صنعاء الدولي لتهريب القطع الأثرية الكبيرة، وإنما فقط تهريب القطع الصغيرة، أما الكبيرة فكان يهربها عبر ميناء عدن وميناء الحديدة عن طريق (الكونتينرات)، لأنه يشتغل في مكتب شحن، والتهريب عبر الكونتينرات عملية من الصعب جداً اكتشافها، لهذا نطالب ونرجو من الجهات الجمركية المسؤولة في جميع الموانئ البحرية بالجمهورية أن تتنبه لمثل هذه العمليات، الآن هناك بالفعل عصابات كبيرة مهمتها تهريب آثارنا، وهذا بالنسبة لطرق التهريب التي كان يستخدمها، أما بالنسبة للمصادر التي كانت تغذي المشتبه به بالقطع الأثرية الأصلية والمزورة، فقد كان يقتنيها من مواطنين بدو في محافظتي مارب والجوف وغيرهما ومن تجار سوق المخلص في صنعاء القديمة، وللأسف الشديد نحن صدمن وتفاجأنا بوجود تعامل كبير بين بعض تجار سوق المخلص والمشتبه به، لهذا نحن الآن نضع خطة ستنفذ بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختلفة من أجل القضاء على الأسواق التي تقلد آثارنا وتشوه حضارتنا، وتدخل المسألة في إطار عمليات النصب والاحتيال على السياح الأجانب أو على أبناء الوطن».

بقية خيوط

□ بالتأكيد ليست هذه التفاصيل الكاملة للعملية، هناك تحفظ أمني حتى يتم تعقب جميع الخيوط وتنتهي الإجراءات، إنما الهيئة العامة للآثار لها إجراءات خاصة تنوي القيام بها إثر وقوع هذه العملية التي كشفت عن الكثير من الغموض الذي يلف ظاهرة تهريب الآثار والإتجار فيها، وأكدت الكثير من الشكوك لدى الهيئة في بعض الجهات والعناصر من أبناء الوطن المشتركين في خيانة التاريخ ومحاولة هدم الحضارة.

هذه الإجراءات تحدث عنها وكيل الهيئة العامة للآثار قائلاً : «نفكر جدياً بالفعل بعد هذه العملية أن نوثق علاقتنا مع الجهات الأمنية لخلق علاقة تكاملية في العمل من أجل الحد من ظاهرة نهب الآثار وبيعها، ونفكر - بدعم من الأخ خالد الرويشان، وزير الثقافة والسياحة، والأخ رئيس الهيئة العامة للآثار - في إخراج لمنع قرار بعض تجار التحف الموجودين في أسواق صنعاء القديمة، لأنه من خلالهم تتم عملية البيع والشراء للقطع الأثرية تحت غطاء رسمي، وهو أنهم بائعو موروث ثقافي، فضيات وأزياء وغيرها.

وبالنسبة للمضبوطات في هذه العملية مع المشتبه به العراقي الجنسية، فقد تم إحالتها إلى نيابة الآثار لاستكمال إجراءات القضية لتأخذ العدالة مجراها».

تصوير/ناجي السماوي